معاني حروف الزيادة عند النحاة
(دراسة نحوية دلالية)

د. محمد جمعة حسن نبعة
أستاذ اللغة العربية المساعد
كلية التربية/النادرة ـ جامعة إب

لو تتبعنا آراء علماء العربية والتفسير والنحو، لنتعرف على مقصدهم من معاني حروف الزيادة في الكتاب العزيز، لوجدناهم مختلفين بين مثبت لها وناف، فمنهم من أنكر أن يكون في كتاب الله حرف زائد، حيث أنكر من ذهب هذا المذهب كالرازي، وابن القيم أن يكون في كلام الله حشو، أو لغو، أو زيادة، وإن كان المثبتون لها هم أكثر أهل العلم حيث يسمونها أسماء أخر قال الزركشي في البرهان : [(١)]

كثيرون ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد ومنهم من يسميه بالصلة، ومنهم من يسميه المقحم، قال ابن جني : كل حرف زيد في كلام العرب، فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

فقول الزركشي " كثيرون " الذين يمنعون إطلاق لفظ الزيادة، وإنما يسمونه بما ذكر، لأنه كما قال ابن القيم في بدائع الفوائد[(٢)].

إنه ليس في القرآن حرف زائد، وأن كل لفظة لها فائدة متجددة، زائدة عن أصل التركيب.

قال الزركشي في البرهان [(٣)]: واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين، قال سيبويه في الكتاب عقب قوله تعالى : " فبما نقضهم" إن "ما" لغو لأنها لم تُحدث شيئاً.

والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى، فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى.

ونحن في دراستنا لهذه الظاهرة في القرآن الكريم، نذهب إلى إثبات الزيادة بمعانيها التي وردت لها، وإنه لا يوجد حرف زائد في القرآن، أي دخوله كخروجه، كما ذهب إلى ذلك بعضهم مثل المالقي في رصف المباني وسنعود إلى ذلك بالتفصيل ثم يتابع الزركشي كلامه قائلاً :[٤]

وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن، فمنهم من أنكره، كما ذكرت آنفاً - قال الطرطوسي في "العمدة"[٥] زعم المبرد وثعلب ألاّ صلة في القرآن، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وجد ذلك على وجد لا يسعنا إنكاره فذُكر كثيراً.

وقال ابن الخباز في التوجيه : وعند ابن السراج[٦] أنه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلمُ بغير فائدة، وما جاء منه حَمَلَهُ على التوكيد.

ومنهم من جوّزه، وجعل وجوده كالعدم، وهو أفسد الطرق فنحن أمام هذه الآراء المتعارضة، والرأي الغالب هو ما ذكره الطرطوسي في العمدة فيما نقله عن الدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين، أي عامة الفقهاء والعلماء والمفسرين وهذا هو الرأي الغالب في هذه المسألة، أما آراء المخالفين فسيرد عليها من خلال إيضاح معاني حروف الزيادة وبيان وجوه استعمالها، ودلالتها وأصالتها، من خلال دراستنا هذه. فإذاً المقصود بالزيادة التي ذهب إليها المجيزون، هي الزيادة الإعرابية وليس الزيادة اللفظية. والمقصود بهذه الزيادة معنى التوكيد سواء أكان هذا التوكيد للنفي أم للإثبات؟ أم بمثابة إعادة الجملة أو تكرارها، أو غير ذلك.

صحيح أننا أمام اختلاف بين العلماء في تحديد مصطلح الزيادة، وقد ذكرت في هذه المقدمة الموجزة آراء العلماء التي ذكرها الزركشي في كتاب البرهان، ولن اقتصر على ذكر مواضع الزيادة فقط وإنما سأبين دلالة حروف الزيادة من

خلال سياقاتها كما وردت في القرآن الكريم، لأننا لا نستطيع أن ننزع الكلمة القرآنية عن سياقها، فالسياق هو الذي يحدد معناها ودلالتها وقيمتها اللفظية والمعنوية. وقبل أن أَلِجَ في بحثي أود أن أذكر بعض التنبيهات التي ذكرها الزركشي في البرهان، لتكون إشارات ودلائل في هذا البحث(٧).

التنبيه الأول : أهل الصناعة يطلقون الزائد على وجوه : منها ما يتعلق به هنا، وهو ما أقحم تأكيداً نحو " فبما رحمة من الله لنت لهم" [آل عمران ١٥٩] وقوله تعالى "إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة"[البقرة ٢٦] وقوله تعالى"ليس كمثله شيء"[الشورى١١]، ومعنى كونه زائداً، أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة.

وسئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف، وما معناه؟ - إذ إسقاط الحرف لا يخل بالمعنى - فقال : هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف، قال : ومثال ذلك العارف بوزن الشعر طبعاً، فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص أنكره، وقال به أجد نفسي على خلاف ما أجده بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانه.

الثاني : حق الزيادة أن تكون في الحرف وفي الأفعال، وأما الأسماء فنص أكثر النحويين على أنها لا تزاد.

الثالث : حقها أن تكون آخراً وحشواً، وأما وقوعها أولاً فلا، لما بينهما من التناقض إذ قضية الزيادة إمكان إطراحها، وقضية التصدير الاهتمام.

وحروف الزيادة التي ذكرها أكثر علماء العربية، وأصحاب كتب حروف المباني والمفسرون سبعة إنْ، أنْ، وما، مِنْ، والباء، واللام، بمعنى أنها تأتي في بعض الموارد زائدة، لا أنها لازمة للزيادة، ثم ليس المراد حصر الزوائد فيها، فقد زادوا الكاف وغيرها، بل المراد أن الأكثر في الزيادة أن تكون بها(٨).

وقد أورد العلماء معاني هذه الحروف على أنها :

- تفيد توكيد العموم : أي توكيد المعنى العام للجملة.
- التنصيص على العموم.
- التوكيد لدفع توهم إرادة الجمع كما في لا.
- توكيد إثبات.
- توكيد نفي.

إلى غير ذلك من المعاني التي سأعرض لها عند الكلام على الآيات التي تتضمن حروفاً زائدة وبيان دلالتها من خلال السياق.

وإن كل مَنْ يدعى أنه لا زيادة في القرآن بالمعنى الذي ذكرت، إنما يذهب إلى إنزال القرآن منزلة أقل من مستوى كلام العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، وتحداهم وقهرهم وأعجزهم عن أن يأتوا بمثله، فكل زيادة وردت في الكتاب العزيز كان لها معنى ومدلول وسر بلاغي لم يفقهه إلا من تملك ناصية اللغة العربية، وأتقنها شعراً ونثراً وبلاغة.

وهؤلاء هم أجلاء أهل العلم والفقه، من لدن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وحتى يومنا هذا، وإلى قيام الساعة.

ومن رد الزيادة بهذه المعاني التي ذكرت بعضها، وبدعوى أنها إساءة إلى كتاب الله تعالى، فقد قام بلي أعناق النصوص والآيات، وتجشم الصعاب متكلفاً ما لا طائل وراءه، وليس يشين كتاب الله إذا نهج على منوال كلام العرب، وسلك مسلكهم في الخطاب، أن تكون فيه هذه الزيادة الرائعة الحبيبة إلى النفس المتأولة تأويلاً سليماً.

هذا من جهة الإعراب واللغة والمعنى، أما من جهة العقيدة وما يتعلق بها، فالضرورة قائمة لتأويل هذه الحروف بأنها زائدة لتوكيد النفي، مثل قوله تعالى "ليس كمثله شيء"[(٩)] فإن لم تكن الكاف في "كمثله" زائدة لتوكيد ليس التي تفيد النفي، فإن المعنى سيختل، وقد ذهب إلى هذا التأويل جمهور أهل

العربية، وأجلاء علماء العقيدة والبلاغة والأصول، وكلهم أثبت زيادة الكاف لتوكيد النفي في هذه الآية.

ولندع بعض المعاصرين يتحملون التأويل البعيد، ليثبت عدم وجود هذه الزيادة في القرآن الكريم ظاناً أنه يدافع عن كتاب الله العزيز، وذلك من غير ما حُجّةٍ واضحة أو دليل مقنع، بل هو هروب من المعنى الواضح الجلي، إلى المعنى الغامض الذي لا يظهر قوة ولا إعجازاً، لهذا الكتاب المبارك.

وقضية الزيادة بمعانيها، هي من اختصاص علماء النحو، وقد لا أبالغ إذا قلت: إنهم أجمعوا على زيادة الحروف، ولمعان ذكروها في مظانها، وعلماء النحو هم الحجة في هذا الفن من لدن سيبويه إلى علماء العصر الحاضر، ولن أعرض لكل الحروف التي غالى بعضهم وعدها زائدة، وإنما سأقصر بحثي على ما كانت فيه الزيادة واضحة جلية، لا تحتمل التأويل والخلاف الكبير، وسأبدأ بدراسة هذه الحروف بناء على ترتيبها على حروف المعجم وكما وردت في كتب النحو، مثل المغني لابن هشام، ورصف المعاني للمالقي، والجني الداني للمرادي، وأبدأ بالحرف.

(أنْ)

قال ابن هشام الأنصاري[١٠]: والوجه الرابع لـ (أن) :

أن تكون زائدة ولها أربعة مواضع :

أحدها : وهو الأكثر أن تقع بعد "لما" التوقيتية، نحو قوله تعالى "ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم"[١١] ودلالة زيادتها في هذه الآية كما قال الزركشي في البرهان[١٢] : وأما "أنْ" المفتوحة فتزاد بعد "لما"الظرفية، وإنما حكموا بزيادتها لأن "لما" ظرف زمان، ومعناها وجود الشيء لوجود غيره، وظروف الزمان غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد، و"أنْ" المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد، فلم تبق "لما" مضافة إلى الجمل، فلذلك حكموا بزيادتها.

قال الزمخشري[١٣] : "أنْ" صلة أكدت وجود الفعلين مترتباً أحدهما على الآخر، في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل : لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث خيفةً عليهم. فـ"أنْ" أفادت الترتيب وهذا مذهب سيبويه[١٤].

والوجه الثاني : أن تقع بين " لو" وفعل القسم مذكوراً كقوله[١٥] :

فأقسمُ أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

قال سيبويه : فـ"أنْ" في "لوْ" بمنزلة اللام في " ما " فأوقعت هاهنا لامين، لام للأول ولام للجواب، ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم، فهي عند سيبويه، وابن عصفور للربط، أي لربط الجواب بالقسم[١٦]، ولم يرتضِ ابن هشام قولهما :

أو متروكاً "أي القسم " كقوله[١٧] :

أما واللّه أنْ لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق

والثالث : وهو نادر، أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله[١٨] :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم

في رواية من جرَّ الظبية.

والرابع : بعد "إذا" كقوله[١٩] :

فأمهله حتى إذا أنْ كأنه معاطي يدٍ في لجة الماء غامرُ

وذكر سيبويه[٢٠] في مكان آخر أنّ (أنْ) تزاد بعد "لمّا" التوقيتية، وأن معناها التوكيد، فتكون بمنزلة لام القسم في قوله : أما واللّه أنْ لو فعلتَ لفعلتُ، وتكون توكيداً أيضاً في قولك، لمّا "أنْ" كما "أنْ" فعل، كما كانت توكيداً في القسم فهي توكيد بعد " لما ".

حرف الباء

قلت في مقدمة حديثي عن الذين يتمحلون تأويل الآيات القرآنية، بعيداً عن القول بزيادة هذا الحرف أو ذاك، أود أن أورد مثالاً على هؤلاء النافين للزيادة،

مقالة الدكتور فضل حسن عباس في كتابه لطائف المنان، لنرى التمحل الذي ذكرنا برهاناً على هذا الأسلوب؟؟ قال الدكتور فضل[٢١] :

وبعد لأي وحث، ونأي في بحث، وإجالة في نظر، وتقليب في فكر، أرجو أن يكون الله قد منّ عليّ بسرِّ الإعجاز لهذا الحرف (يقصد الباء) في الآية من سورة العلق : "ألم يعلم بأن الله يرى"[٢٢] وإعجاز أسرار الحروف في كتاب الله.

ثم يتابع قوله : (والآيات الكريمة التي جاءت على هذه الشاكلة، وبهذا النظم، كانت جميعها حديثاً عن المؤمنين إيماناً صادقاً سراً وعلناً، أو عن المنافقين الذين آمنوا بألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم، ولكن الآية التي معنا : "ألم يعلم بأن الله يرى " جاءت وحدها حديثاً عن الكافرين الذين لم تخالط بشاشة الإيمان قلوبهم، ولم يعلنوا بألسنتهم كذلك، فهي حديث عن الذي ينهى عبداً إذا صلى وكذب وتولى..) ويتابع الدكتور قوله (ولعلك أيها القارئ الكريم بدأت تدرك سر هذا الحرف، وحرفية هذا السر، إن الذي تحدثت عنه الآية هنا، لم يؤمن ولم يصدق فالعلم هنا ضُمّنَ معنى الإيمان والتصديق "والتضمين - كما عرفت من قبل - أن تتضمن الكلمة معنى آخر لا يتناقض مع معناها الأساسي والرئيسي، والإيمان والتصديق أخو العلم، وكل من الإيمان والتصديق يتعدى بالباء" تقول : آمنت بالله وصدقت بالحق، لذلك جاءت هذه الباء هنا، ولم تدعُ الحاجة لها في غير هذه الآية) ؛ ثم يقول : (أرأيت إلى روعة البيان وبيان الروعة في هذا الكتاب الخالد؟ أأدركت أننا لا يجوز لنا أن نقف عند ظاهرة ما قرره أصحاب القواعد النحوية؟)

هذه هي طريقة الدكتور فضل في البحث العلمي، إننا نرى التلاعب بالألفاظ تقديماً وتأخيراً، وبعد ذلك الهروب من إثبات الزيادة بحجة عدم الوقوف عند ظاهرة ما قرره أصحاب القواعد النحوية.

ثم من قال : إنه يجوز أن أقول : آمنت بالله هي بمعنى علمت بالله، فهذا لم يرد في كلام العرب، فانظر إليه عندما ذكر ذلك، لم يقل : إن آمنت بالله هي

بمعنى علمت بالله، وإنما قال : صدقت بالحق، ولننظر إلى أسلوبه في مناقشة المسألة، أرأيت إلى روعة البيان وبيان الروعة ؟ ولعلك أيها القارئ بدأت تدرك سر هذا الحرف، أو حرفية هذا السر!!

أهي صنعة التلاعب بالألفاظ ؟ أم أنها أمانة البحث العلمي ؟ التي يجب الوقوف عندها، والبحث في تأويل النص بما يتلاءم مع مرامي كلام الله.

فإما أن نثبت الزيادة أو أن ننفيها، وذلك عن طريق علمي لا علاقة للعواطف والمشاعر وتنوع الأساليب فيه.

وأنتقل إلى زيادة حرف الباء بعد "ليس"، أو"ما" العاملة عملها. تقول بنت الشاطئ : وقد أحصيت من مواضع مجيء الباء في خبر ليس الصريح المفرد ثلاثاً وعشرين آية، في مقابل ثلاث آيات جاء فيها خبر ليس غير مقترن بالباء، من هذه الآيات التي اقترن الخبر فيها بالباء، قوله تعالى " ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد" [آل عمران١٨٢] وقوله تعالى" أليس الله بأعلم بالشاكرين" [الأنعام ٥٣] "أوليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم"[يس ٨١] "أليس الصبح بقريب"[هود ٨١] "أليس الله بكاف عبده" [الزمر ٣٦] "أليس الله بعزيز ذي انتقام" [الزمر٣٧] "ألست بربكم" [الأعراف ١٧٢].

فلم يتعرض الدكتور فضل إلى زيادة الباء في هذه الآيات وما يشبهها ولم يعلل ذلك لأنه لا يجد سبيلاً إلى ذلك، وإنما اكتفى بآية في سورة العلق ووقف عندها. ونحن نسأل الدكتور وغيره ما إعراب الباء وما دخلت عليه؟ وهل هلي حرف جر أصلي أم حرف جر زائد؟ فإن قال هي حرف جر أصلي فأين الخبر؟ أهو كون عام محذوف وجوباً ؟ أم غير ذلك؟

وإنه عندما يقول : أما خبر ليس فجاء مقترنا بالباء، إلى أن قال : هذا كله في خبر ليس التي لم تسبقها همزة الاستفهام، أما التي سبقتها همزة الاستفهام، فإنها جميعاً جاءت مقترنة بالباء، لأنها جميعاً ينتقض فيها النفي إلى إثبات،

وتقدير : "أليس الله بكاف عبده" [الزمر٣٦] ألست بربكم" [الأعراف ١٧٢] "أليس الله بأحكم الحاكمين" [التين٨]، ذلك لأن وجود الباء هنا وفي هذا المقام - مقام الإثبات والتقرير بعد انتقاض النفي - أمر لابد منه"

فقد انشغل الدكتور بالجانب البلاغي عن الجانب الإعرابي، وأصبح همه في إثبات عدم الزيادة.

ونعود إلى زيادة الباء في خبر ليس، فإن هذه الباء لها مدلول واضح ومحدد، وقد بين ابن جني ذلك بقوله : كل حرف زيد في كلام العرب، فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

قال عباس حسن في كتابه النحو الوافي[٢٣] : أما الحروف الزائدة، ومنها حروف الجر - كالباء - فإنها تفيد توكيد المعنى في الجملة كلها، لأن زيادة الحرف بمثابة إعادة الجملة كلها، وتفيد ما يفيده تكرارها بدونه، سواء أكان الحرف الزائد في أولها، أو في وسطها، أو في آخرها. ويقول في موضع آخر[٢٤].

القسم الثاني : حرف الجر الزائد زيادة محضة، وهو الذي لا يجلب معنى جديداً، وإنما يقوّي المعنى العام في الجملة، فشأنه شأن كل الحروف الزائدة يفيد الواحد منها توكيد المعنى العام للجملة، كالذي يفيده تكرار تلك الجملة كلها.

وبناءً على هذا المعنى، فإن هذه الباء التي جاءت زائدة في خبر ليس على أنها زائدة للتوكيد، والتوكيد هنا معناه تكرار الجملة فتصبح : أليس الله كاف عبده؟ أليس الله كاف عبده؟

أليس هذا التخريج يتطابق مع أسلوب القرآن، ويؤدى مدلولاً لا يؤدى لو جّرد الخبر من حرف الباء، وهذا الأسلوب الذي اعتمد الإيجاز، فها هنا حرف بدل جملة كاملة، فوجود حرف الباء الزائد للتوكيد أغنى عن إعادة الجملة كاملة، أليس هذا أسلوباً رائعاً يدل على إعجاز هذا القرآن وروعة لغته وبيانه.

قال عباس حسن[٢٥]: وإنما لم يتعلق الجار الزائد مع مجروره بعامل، لأن التعلق والزيادة متعارضان، إذ الداعي للتعلق هو الارتباط المعنوي بين عامل عاجز ناقص المعنى؛ واسم يكمل هذا النقص ؛ ولا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدة حرف جر أصلي وشبهه، أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال، وإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور، وإنما يدخل الكلام لتأكيد معناه القائم وتقويته كله لا للربط، وأما أشهر حروف الجر الزائد هي : مِنْ، الباء، اللام، الكاف، أما القول بأن بعض المفسرين قالوا بعدم الزيادة فهذا غير صحيح.

وإذا أردنا أن نعرب خبر ليس نقول : الباء حرف جر زائد، والخبر مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس، أو خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، أو اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومما يؤيد ما ذهب إليه عباس حسن ما نقله الرازي في تفسيره[٢٦]، فقد نقل رأي الأكثرين بأنها زائدة، وذلك عند الكلام على الآية ١٥٩ من آل عمران] وهي "فبما رحمة من الله لنت لهم" والآية الحادية عشرة من سورة الشورى "ليس كمثله شيء" أما هو أي الرازي - فلا يرى الزيادة. ولا يضير رأياً من الآراء أن يخالفه عالم كبير كالرزاي، لكن الجمهور قد قال بخلاف ما ذهب إليه الرازي وغيره.

ونعود الآن إلى دراسة هذه الظاهرة ودلالة الزيادة في حرف الباء، كما وردت في مظانها. قال ابن هشام[٢٧]: الرابع : التوكيد، وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع.

أحدها : الفاعل : وزيادتها واجبة وغالبة وضرورة.

فالغالبة : في فاعل كفى، نحو قوله تعالى[٢٨]: "قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب" قال أبو حيان[٢٩] : "ومن" في قراءة الجمهور في

موضع خفض عطفاً على لفظ الجلالة المجرور بالباء، أو في موضع رفع عطفاً على موضع "اللّه" إذ هو مذهب من جعل الباء زائدة وهو فاعل كفى. وقال في موضع آخر[٣٠] : وفائدة زيادته تبين معنى الأمر في صورة الخبر، أي اكتفوا باللّه، فالباء تدل على المراد من ذلك. وإنما دخلت الباء في "كفى باللّه" لأنه كان يتصل اتصال الفاعل، وبدخول الباء اتصل اتصال المضاف، واتصال الفاعل، لأن الكفاية منه ليست كالكفاية من غيره، فضوعف لفظها لمضاعفة معناها.

وقال القرطبي في أحكام القرآن الكريم[٣١] : " قل كفى باللّه " أي قل لهم يا محمد : كفى باللّه، أي كفى اللّه شهيداً بيني وبينكم بصدقي وكذبكم.

والمتتبع لهذه الكلمة "كفى" في كتاب اللّه يجد أنها جاءت متعدية بنفسها تارة، وبالباء تارة أخرى، ذلك أن كفى قد تكون بمعنى أجزأ وأغنى، فلا تزاد الباء بعدها، وعليه قوله تعالى : [٣٢] "وكفى اللّه المؤمنين القتال" وقد تكون بمعنى حفظ من كيده، وعليه قوله تعالى[٣٣] "فسيكفيكهم اللّه" فهي إما متعدية لواحد أو لأكثر، قال ابن منظور[٣٤]، وكثير ما تزاد ومعها الباء وهو الأمر الغالب لها.

الثاني : قال أبن هشام[٣٥]، ومما تزاد فيه الباء المفعول، نحو قوله تعالى: [٣٦]"ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" وكذلك قوله تعالى : [٣٧]"وهزي إليك بجذع النخلة" ومنه قوله تعالى : [٣٨] "فليمدد بسبب إلى السماء" ومنه قوله تعالى : [٣٩] "ومن يرد فيه بإلحاد".

قال القرطبي[٣٩] : الباء في أيديكم زائدة، والتقدير : ولا تلقوا أيديكم، قال أبو حيان[٤٠] : فقال أبو عبيدة وقوم : الباء زائدة والتقدير ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة.

وكما مر معنا بأن زيادة الباء تفيد تكرار الجملة، وكأنه أراد أن يقول : ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، لا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، فاستعاض عن

الجملة بحرف الباء، فمدلول الحرف في هذه الآية وأمثالها أن يقوم مقام تكرار الجملة، وهذا من بلاغة هذا الكتاب الكريم.

وقد زيدت الباء كذلك في قول الشاعر[٤١] :

هن الحرائر لا ربات أحمرة   سود المحاجر لا يقرأن بالسور

أي لا يقرأن السور، إلا أن زيادة الباء لاينقاس، وقد عدها الزمخشري زائدة[٤٢] في قوله تعالى "ليس البر بأن تولوا" على قراءة عبد الله برفع البر، وذلك على إدخال الباء على الخبر للتأكيد.

قال المرادي[٤٣] : وأما ما حكى سيبويه من قولهم : كتبت إليه بأن قم، فالباء زائدة مثلها في البيت المذكور.

الثالث : زيادة الباء في المبتدأ، وهو قليل، ومنه عند سيبويه [٤٤] "بأيّكم المفتون " [٤٥] وقال أبو الحسن "بأيكم" متعلق باستقرار محذوف مخبر عنه المفتون، ثم اختلف فقيل "المفتون" مصدر بمعنى الفتنة، وقيل الباء ظرفية، أي في أيكم الجنون.

قال ابن هشام[٤٦] : وتزاد الباء في المبتدأ، وذلك قولهم : بحسبك درهم، وخرجت فإذا بزيد، وكيف بك إذا كان كذا بوضة قول سيبويه على قوله" بأيكم المفتون" ثم يقول أبن هشام : من الغريب أنها كقراءة بعضهم[٤٧] : "ليس البر أن تولوا" بنصب البر على أنه خبر ليس.

الرابع : أنها زيدت في الخبر، كقوله تعالى "وما الله بغافل عما تعملون" البقرة ٧٤] قال المرادي : [٤٨] وزيادتها في الخبر ضربان : مقيسة، وغير مقيسة، فالمقيسة في خبر ليس، نحو قوله تعالى : "أليس اللّه بكاف عبده" الزمر٣٦]، وقوله تعالى : "وما ربك بظلام للعبيد" فصلت ٤٧] وفي زيادتها بعد "ما" التميمية خلاف، و"ما " التميمية هي المهملة غير العاملة عمل ليس، وقد منع الفارسي والزمخشري زيادتها، وعنده أي المرادي : الجواز لسماعه في أشعار بني تميم، وأما الضرب غير المقيس كزيادتها بعد "هل" في قول الشاعر[٤٩]

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

حيث أدخل الباء وهي زائدة على خبر أخو، لمجيء هل في بداية الكلام.

وذهب الأخفش(٥٠) إلى زيادة الباء في قوله تعالى "جزاء سيئة بمثلها" يونس ٢٧] ومنه قول الحماسي(٥١):

فلا تطمع - أبيت اللعن - فيها ومنعكها بشيء يستطاع

الخامس: الحال المنفي عاملها، لأنها شبيهة بالخبر، كقول الشاعر(٥٢)

فما رجعت بخائبةٍ ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

السادس: النفس بالنفس، في باب التوكيد: يقال: جاء زيد بنفسه، وبعينه أي نفسه وعيُنه.

حـــرف الفـاء

قال المالقي(٥٣): الموضع الثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها، أو لازمة بحسب الكلام، وإلى هذا ذهب ابن هشام(٥٤)، لكن سيبويه(٥٥) لا يثبته، فهي عنده دالة على معنى السببية، كالداخلة في الأجوبة المذكورة، لأن التقدير عنده (هؤلاء) في الشاهد:

خولان فانكح فتاتهم

وأما الأخفش(٥٦) فيفهم من كلامه في معانيه عند كلامه على قوله تعالى "الزانية والزاني فاجلدوا" النور ١] وتعليقه على بيت(٥٧):

وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

فعد وجود الفاء وعدمها واحداً، بينما عدها سيبويه سببية كما ذكرت أعلاه.

قال المرادي: (٥٨)، وقال ابن برهان: واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعاً، ويقصد بذلك البصريين ومنه قول الشاعر(٥٩):

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

حـرف الكـاف

قال ابن مالك(٦٠):

شَبَّهْ بكاف، وبها التعليل قدْ   يعني وزائداً لتوكيد ورد

قال ابن عقيل[٦١] : وتأتي زائدة للتوكيد، وجعل منه قوله تعالى : "ليس كمثله شيء" الشورى ١١] أي "ليس مثله شيءُ"

قال ابن هشام[٦٢] : قال الأكثرون : التقدير ليس مثله شيءُ، إذ لو لم تقدر حرف الكاف زائداً لصار المعنى : ليس شيءُ مثلَ مثلِهِ، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد، قالوا : مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أو صافة فقد نفوه عنه، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم - وهو كلمة مثل - بل زيادة الاسم لم تثبت.

أما المرادي فقد قال[٦٣] : وذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه ثلاثة أحوال :

الأول : تتعين فيه الحرفية، وذلك إذا وقع زائداً، نحو قوله تعالى : "ليس كمثله شيء" قيل وكذلك إذا وقعت أول كافين، كقول خطام المجاشعي[٦٤] :

وصاليات ككما يؤثفين

قلت وفيه نظر - والكلام للمرادي - من وجهين :

أحدهما : أن الكاف الأولى في البيت زائدة كالكاف في "ليس كمثله شيء" فلا حاجة لإفراده بالذكر.

والثاني : أن الكافين في البيت يحتملان ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً كما ذكر.

الوجه الثاني : أن يكونا حرفين أكد أحدهما بالآخر كقول الشاعر[٦٥] :

ولا لما بهم أبداً دواء

والوجه الثالث: أن يكونا اسمين أكد أحدهما بالآخر، وقد أشار الزمخشري[٦٦] إلى ذلك بقوله : ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت

للتأكيد، يعني في قوله تعالى : "ليس كمثله شيء" وقد رد أبو حيان[٦٧] : على الزمخشري ومن ذهب مذهبه كالطبري على أنهما اسمان، وذلك بعد أن عرض الشواهد الآتية، قال الشاعر[٦٨] :

ليس كمثل الفتى زهير خلق يوازيه في الفضائل

وقول الآخر[٦٩] :

وقتلى كمثل جذوع النخيل تغشاهم مسْبِلُ منهمرُ

وقول الآخر[٧٠] :

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم ما إن كمثلهم في الناس من أحد

قال أبو حيان : فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء، وما ذهب إليه الطبري، ونسبه إليه الدكتور فضل حسن عباس[٧١] غير دقيق، لأنه ذكر الرأيين وقال : أي الطبري[٧٢] :

والمعنى الآخر : أن يكون معناه "ليس مثله شيء" وتكون الكاف هي المدخلة في الكلام كقول الراجز :

وصاليات ككما يؤثفين

فأدخل على الكاف كافاً للتشبيه.

إذاً الطبري لم يتخذ موقفاً محدداً من زيادة الكاف في آية الشورى : ليس كمثله شيء" فالشاهد الذي أورده وما ذكره من معنى الآية يدلان على أنه ذكر الرأيين ولم يحدد موقفاً واضحاً، وذلك على طريقته في الكتابة، سواء في التفسير أو التاريخ، حيث يعتمد الإحالة على السند، واستشهد الطبري بقول الشاعر على الزيادة[٧٣] :

فأصبحت مثل كعصف مأكول

قال المرادي : قال ابن عطية[٧٤] : الآية مؤكدة للتشبيه (أي زائدة لتوكيد نفي التشبيه) فنفي التشبيه أؤكد ما يكون في الآية (ليس كمثله شيء).

ومنهم من قال : إن الاسم هو الزائد - أي كلمة مثل - لكن زيادة الاسم كما ذكر ابن هشام والمرادي، وقال أبو حيان يقول[٧٥] : وزيادة الاسم ليس بجيد، لأن مثلاً اسم، والأسماء لا تزاد بخلاف الكاف فإنها حرف تصلح للزيادة، وأما سيبويه فقد أثبت الزيادة.

قال في الكتاب[٧٦] : ومثل ذلك : أنت كعبد الله، كأنه يقول : أنت كعبد الله، أي أنت في حال كعبد الله، فأجرى مجرى بعبد الله.

إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوا بمنزل مثل، أي أن الكاف بمعنى مثل.

أما شارح العقيدة الطحاوية فقد أكد في أحد وجوه إعراب الآية : "ليس كمثله شيء" أن الكاف زائدة لتوكيد النفي، فقال[٧٧] :

وفي إعراب "كمثله" وجوه :

أحدها : أن الكاف صلة زيدت للتأكيد، قال أوس بن حجر[٧٨] :

ليس كمثل الفتى زهير

وقال الآخر[٧٩] : ما إن كمثلهم في الناس من بشر

وقال الآخر[٨٠] : وقتلى كمثل جذوع النخيل.

قال : فيكون "مثل" خبر "ليس" واسمها "شيء" وهذا وجه قوي حسن تعرف العرب معناه في لغتها، ولا يخفى عنها إذا خوطبت به، وقد جاء عن العرب أيضاً زيادة الكاف للتأكيد، وذكر الشواهد كما في الهامش (٧٣) و(٧٤).

الوجه الثاني : أن الزائد "مثل" أي ليس كهو شيء" وهذا القول بعيد، لأن مثل اسم، والقول بزيادة الحرف للتأكيد أولى من القول بزيادة الاسم.

الوجه الثالث : أنه ليس ثَمَّ زيادة أصلاً، بل هذا من باب قولهم : مثلك لا يفعل كذا، أي أنت لا تفعله، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في المبالغة هنا : أي ليس كمثله مثل لو فُرِضَ المثل فكيف ولا مثل له، وقيل غير ذلك، والأول أظهر، ا.هـ كلام الطحاوي.

والظاهر بأن الوجه الأول وهو زيادة حرف الكاف لتوكيد ليس التي هي للنفي هو أولى الوجوه بالأخذ، وذلك لأنه أولاً يتفق مع القواعد اللغوية التي استنبطت من القرآن ومن الحديث، ومن الشعر العربي ولأنه يؤكد المعنى المطلوب، وهو النفي، أي نفي أن يكون مثل الله أحداً أو شيئاً في صفاته، وثانياً يتفق مع عقيدة المسلمين جميعاً على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته وعلى ذلك فإن إعراب الكاف على أنها زائدة لتوكيد النفي، قد يكون وصل إلى قريب من الإجماع سواء من أنكر الزيادة أو أكدها.

قال المرادي في الجني الداني[٨١] : وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم، فمن النثر قوله تعالى "ليس كمثله شيء" فالكاف هنا زائدة عند أكثر العلماء، وقالوا : لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال، إذ يصير المعنى ليس مثل مثل الله شيء، وذلك يستلزم إثبات المثل تعالى الله عن ذلك.

فإن قلت (والكلام للمرادي) ما فائدة زيادتها في الآية ؟ قلت : فائدة توكيد نفي المثل من وجهين.

أحدهما : لفظي والآخر معنوي :

أما اللفظي : فهو أن زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي من الاعتناء به، قال ابن جني : كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى فعلى هذا يكون المعنى : ليس مثله شيء ليس مثله شيء.

أما المعنوي : فإنه من باب قول العرب : مثلك لا يفعل كذا، فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك، فسلكوا طريق الكناية لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه، ذكر ذلك الزمخشري[٨٢] وقال : فإذا علم أنه من باب الكناية، لم يقع فرق بين قوله : ليس كالله شيء، و"ليس كمثله شيء" إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها.

قال أبو حيان [٨٣] : قال ابن قتيبة "العرب تقيم المثال مقام النفس، فتقول : مثلي لا يقال له هذا ، أي أنا لا يقال لي هذا ، ثم يتابع أبو حيان قوله : فقد صار كناية عن الذات، فلا فرق بين قولك : ليس كالله شيء أو ليس كمثله شيء ، وقد أجمع المفسرون على أن الكاف والمثل يراد بهما موضوعهما الحقيقي من أن كلاً منهما يراد به التشبيه، وذلك محال لأن فيه إثبات مثل لله تعالى وهو محال.

وأعود للمرادي حيث أورد أدلة عقلية فلسفية على إثبات زيادة الكاف للتوكيد ، حيث يقول[٨٤] : وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة ، ولهم في ذلك أقوال :

الأول : أن مثلا هي الزائدة لتفصل بين الكاف والضمير، فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز إلا في الشعر، وهذا القول فاسد لأن الأسماء لا تزاد.

الثاني : أن مثلاً بمعنى الذات أي ليس كذاته شيء.

الثالث : أن مثلاً بمعنى الصفة، أي ليس كصفته شيء.

الرابع : أن تكون الكاف اسماً بمعنى مثل، وهو من التوكيد اللفظي.

الخامس : قال بعض أهل المعقول : الحق أن قوله تعالى : "ليس كمثله شيء" محمول على المعنى الحقيقي، ويلزم منه نفي المثل مطلقاً بطريق برهاني، وهو الاستدلال بنفي اللازم على نفي الملزوم، فإن مثل المثل لازم للمثل، لأنه إذا كان للشيء مثل يكون ذلك الشيء مثل مثله، وأورد عليه أنْ لو كان المراد نفي مثل المثل لزم المحال، لأنه يلزم نفيه، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، لأنه مثل لمثله.

ثم يرد المرادي على هذه الأقوال وخاصة القول الخامس منها فيقول : وأجيب بأنه إنما يلزم من ذلك نفي هذا الوصف، أعني وصف مثل المثل عن الله تعالى لا نفيه تعالى، ولا محذور في نفي هذا الوصف عنه، فإن نفي هذا الوصف - أما أن ينفي الموصوف أو ينفي المثل، ونفي الموصوف ممتنع لذاته، فيكون نفي المثل.

وقد رد هذا الرد القرافي في شرح المحصول، وقد أخذه عنه المرادي، حيث يقول القرافي[85] : القاعدة في القضايا التصديقية أن الحكم فيها إنما يكون على ما صدق عليه العنوان، ونفي العنوان، ما عبر عن المحكوم عليه به، فإذا حكمنا بالنفي على جميع أمثال المثل، فقد حكمنا بالنفي على ما صدق عليه أنه مثل، والمثل لا على المماثلة، فيلزم القضاء بالنفي على ذات واجب الوجود، وذلك محال مما أفضى إليه يكون باطلاً، وذلك إنما نشأ عن كون الكاف ليست بزائدة، فتعين ما قاله العلماء : إنها زائدة.

حــرف "لا "

قال المرادي[86] : أن تكون "لا" زائدة من جهة اللفظ فقط، كقولهم : جئتُ بلا زاد، وغضبت من لا شيء، و"لا" في ذلك زائدة من جهة اللفظ، ومعنى زيادتها من جهة اللفظ - هي وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى، لأنها تفيد النفي، ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة.

قال ابن هشام[87] : والثالث "لا" الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو[88] : ما منعك ألا تسجد"وقوله تعالى[89] "ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبعني " ويوضحه الآية الأخرى التي وردت بدون "لا" وهي في سورة ص، قوله تعالى[90] "ما منعك أن تسجد" ومنه قوله تعالى[91] "لئلا يعلم أهل الكتاب".

وقد ذكر المرادي في الجنى[92] : ومن زيادة "لا" قوله تعالى "لئلا يعلم" الآية أي يعلم، نص على ذلك الأئمة، وجعل كثير منهم "لا" زائدة في قوله تعالى "ما منعك ألا تسجد" وفي قوله تعالى[93] "وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون".

أما المالقي فقد كان له رأي زائد عما هو معلوم عند علماء النحو، حيث جعلوا للزيادة معنى التوكيد، أو التخصيص، أو إعادة الجملة، وما إلى ذلك بل قال [94] :

الموضع الرابع : أن تكون زائدة، وهي تنقسم قسمين، قسم تكون باقية على معناها، فلا تخرج من الكلام ولا يكون معناه بها كمعناه دونها، وقسم يكون دخولها وخروجها واحداً.

ثم يتابع المالقي كلامه : القسم الأول له موضعان : ،

الموضع الأول : أن تزاد بمعنى غير بين الجار والمجرور، والمعطوف والمعطوف عليه، والنعت والمنعوت، ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض، فمن ذلك قولهم : غضبت من لا شيء، وجئت بلا زاد، ومنه قول الشاعر[٩٥] :

حتى تأوي إلى لا فاحش برم ولا شحيح إذا أصحابه عدموا

وقالوا : مررت برجل لا ضاحك ولا باكٍ، قال تعالى[٩٦] : "انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شُعَبْ لا ظليل ولا يغني من اللهب" وتقول في المعطوف والمعطوفْ عليه : ما رأيت زيداً ولا عمراً، قال تعالى[٩٧] "أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين " والمعنى في ذلك كله (غير) وهي في جميع ما ذكر زائدة، إلا أنه لا يجوز إخراجها من الكلام لئلا يصير النفي إثباتاً، والمعنى على النفي، لكن يقال فيها زائدة من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وهو اصطلاح النحويين في الزيادة، كما يقولون في الألف واللام من الذي، والتي، والآن واللات والعزى، وإن الزيادة فيها كائنة، ولكن لا يستغني عنها وأكثرهم يصطلح بالزيادة على ما دخولها كخروجها، وكل صحيح.

وهذه العبارة الأخيرة خلاف ما ذهب إليه العلماء من معاني الزيادة، بأن كل زيادة لها معنى محدد يتوافق مع اللغة العربية ومكانها في كتاب الله.

والموضع الثاني : أن تزاد بين الناصب للفعل المضارع ومنصوبه، وبين جازمه ومجزومه، فنقول في الناصب والمنصوب : عجبت أن لا تقوم، وتيقنت أن لا تخرج، ثم يقول المالقي : وجملة النواصب يجوز زيادة "لا" بينها وبين معمولاتها إلا لام كي ولام الجحود، و"أو" و"لن" لعللٍ اختصت بها.

ثم يورد المالقي الشواهد من القرآن الكريم على زيادة "لا" مثل قوله تعالى[٩٨] : "وحسبوا ألا تكون فتنة" وقال تعالى : [٩٩] "وإذاً لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً " على قراءة من حذف النون في الشاذ[١٠٠] وقال تعالى : [١٠١] "كي لا يكون دولة" وقوله تعالى : [١٠٢] "لكي لا تأسوا" وكذلك تقول في الجازم والمجزوم كما في قوله تعالى[١٠٣] " إلاّ تنصروه فقد نصره الله" وقال تعالى : [١٠٤] "إلاّ تفعلوه تكن فتنة في الأرض" وقال زهير[١٠٥] :

ومن لا يصانع في أمور كثيرة   يضرس بأنياب ويوطأ بمنسم

ثم قال المالقي : والقول في الزيادة هاهنا كالقول فيها في الموضع قبلها.

قال أبو حيان[١٠٦] : الظاهر أن "لا" زائدة تفيد التوكيد، والتحقيق كما في قوله تعالى : "لئلا يعلم"، أي لأن يعلم، وكأنه قيل ليتحقق علم أهل الكتاب، وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك إذ أمرتك، ويدل على زيادتها قوله تعالى : "ما منعك أن تسجد" وسقوطها في هذا دليل على أن زيادتها في "ألا تسجد" والمعنى أنه وبخه وقرعة على امتناعه من السجود وإن كان تعالى عالماً بما منعه من السجود.

وقال ابن هشام في قوله تعالى[١٠٧] "لا أقسم بيوم القيامة" فقيل هي نافيه، واختلف في منفيها على قولين :

أحدهما : أنه شيء متقدم، وهو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البعث، فقيل لهم : ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم، قالوا، وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو قوله تعالى[١٠٨] "وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون" وجوابه[١٠٩] "ما أنت بنعمة ربك بمجنون" وهذا الرأي غير مطابق لواقع القرآن الكريم إذ أن موضوعاته متفرقة وإن كانت متشابهة.

والثاني : أن منفيها أقسم وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاء، واختاره الزمخشري[١١٠]، قال : والمعنى في ذلك أن لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له بدليل :

"فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم، فكأنه قيل : إن إعظامه بالأقسام به، كـ لا إعظام، أي يستحق إعظاماً فوق ذلك.

والملاحظ مما سبق بأن "لا" نافية فيه وليست زائدة، والهروب من جعلها زائدة أوقع الزمخشري ومن نقل عنه في التأويل البعيد الذي لا يقتضيه النص القرآني.

والقول بزيادتها أولى من القول بأنها نافية، إذ أن كلام الزمخشري ليس معطياً لمعنى القسم المراد من الآية، فالزيادة أقوى في إعطاء المقصود من القسم، وقد ورد بأن لله أن يقسم بما شاء من مخلوقاته، ولا يصح ذلك لغيره. وقد ورد ذلك في مواضع متعددة من القرآن الحكيم، مثل "والتين والزيتون"، "والليل إذا يغشى" "والشمس وضحاها""والسماء والطارق" وهذا القسم صريح ليس فيه لا النافية ولا الزائدة، لكن جاء بها كما قال ابن هشام(١١١)، إنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير لا : أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدىً. هذا قد يكون تخريجاً مقبولاً من ابن هشام، وقد ذهب إليه من أنكر الزيادة.

ومثله قوله تعالى : (١١٢) " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم" وقول الشاعر(١١٣) :

فلا وأبيك يا ابنة العامري لا يدعي القومُ أني أفر

قال الزمخشري(١١٤) : "فلا وربك" معناه "فوربك"كقوله تعالى : (١١٥) " فوربك لنسألنّهم" و"لا" مزيدة لتأكيد معنى القسم، كما زيدت في "لئلا" يعلم أهل الكتاب" لتأكيد وجود العلم، و"لا يؤمنون" جواب القسم، فإن قلت : هلاَّ زعمت أنها زيدت لتظاهر "لا" في "لا يؤمنون" قلت : يأبى ذلك استواء النفي والإثبات فيه، ورد بقوله تعالى(١١٦) : لا أقسم بهذا البلد وأنت حل بهذا البلد ووالد وما ولد" فإن جوابه مثبت، وهو قوله تعالى : "لقد خلقنا الإنسان في كبد"، ومثله قوله تعالى : (١١٧) "فلا أقسم بمواقع النجوم" فجوابه إنه لقرآن كريم" وجملة وإنه لقسم لو تعلمون عظيم توكيد للقسم، ولو تعلمون معترضة.

وأعود إلى المالقي، حيث يقول ما يخشاه من ينكر الزيادة في القرآن من أن دخولها وخروجها واحد قال في الرصف[١١٨] :

القسم الثاني : الذي يكون دخولها وخروجها واحداً، لها موضعان أيضاً.

الموضع الأول : أن تكون زائدة لتأكيد النفي، نحو قوله تعالى[١١٩] :"لا بارد ولا كريم" وقوله تعالى[١٢٠] :"فما لنا من شافعين ولا صديق حميم" ومنه قول الشاعر[١٢١]

ما كان يرضى رسول الله فعلهما　　　والطيبان أبو بكر ولا عمر

والمعنى فيما سبق كما ذكره المالقي : ما قام زيدُ ولا عمرُ، وما قام زيدُ ولا قعد عمرو، إن معناه : ما قام زيد وعمرو، وما قام زيد وقعد عمرو، لأن الواو تشرك بين الاسمين والفعلين في النفي، كما تشرك في الإثبات فلا يحتاج إلى "لا" النافية، لكنها زيدت لضرب من التأكيد، وهذا كما في قوله تعالى "لا بارد ولا كريم" و"فما لنا من شافعين ولا صديق حميم".

فهل صحيح ما بدأه بقوله : أن يكون دخولها وخروجها واحداً. هذا غير صحيح بدليل ما قاله من أنها زيدت للتأكيد، وهذا هو معنى الزيادة في هذه الآية فكيف إذن دخولها كخروجها من الكلام ما دامت قد أفادت معنى من معاني الزيادة ألا وهو التوكيد.

ثم يتابع المالقي كلامه.

الموضع الثاني : أن تكون زائداً شاذاً في مواضع يوقف فيها مع السماع، وذلك قبل خبر كاد، كقول الشاعر :[١٢٢]

تذكرت ليلى فاعترتني صبابة　　　وكاد ضمير القلب لا يتقطع

أي يتقطع، وقال الآخر[١٢٣] :

إذا أسر جوها لم يكد لا ينالها　　　من الناس إلا الشيظم المتطاول

أي ينالها.

إن مجيء حرف "لا" كثيراً في القرآن الكريم، وفي المواضع التي هي مظنة الزيادة، فإنها تأتي لتقوية المعنى وتأكيده، أو توطئة لما بعدها، أو تأكيداً لنفي سبقها، أو لمعنى من معاني الزيادة، فهي لم تأت في الكتاب العزيز كما يتصور من نفى الزيادة على أن دخولها كخروجها، وهذا لم يتبادر إلى أذهان أولئك العلماء الذين ذهبوا إلى زيادتها، فلنأخذ مثلاً على تصور ذلك عند الدكتور فضل حسن عباس(١٢٤) عند تعليقه على الآية ٨٠ من سورة آل عمران "ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون"قال : فالذين يدعون الزيادة قالوا : إن تقدير الآية ما كان لبشر آتاه الله، وأنْ يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً، والسياق لا يدل على هذا المعنى.

من قال من علماء النحو ومَنْ قال بالزيادة أنّ المعنى هو أنه جل جلاله يأمر المؤمنين باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، وهذا المعنى لم ولن يتبادر إلى أذهان العلماء، وإنما الذي تبادر إلى أذهانهم أن معنى " لا " هنا هو لتأكيد النفي السابق وإليك ما قاله أبو حيان في البحر ففيه توضيح أيما توضيح : (١٢٥).

قرأ الحرميان والنحويان والأعشى والبرجمي برفع الراء على القطع، ويختلس أبو عمرو الحركة على أصله، والفاعل مستكن في يأمر عائد على الله، قاله سيبويه والزجاج وقال ابن جريج : عائد على بشر الموصوف بما سبق، وهو محمد صلى الله عليه وسلم، والمعنى على هذه القراءة : إنه لا يقع من بشر موصوف بما وصف به أن يجعل نفسه رباً فيعبد، ولا هو أيضاً يأمر باتخاذ غيره من الملائكة وأنبياء الله أرباباً، فانتفى أن يدعو لنفسه ولغيره، وإن كان الضمير عائداً على الله فيكون إخباراً من الله أنه لم يأمر بذلك، فانتفى أمر الله بذلك وأمر أنبيائه.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة "ولا يأمركم" بنصب الراء وخرجه أبو علي الفارسي وغيره، على أن يكون المعنى، ولا له أن يأمركم فقدروا أن مضمرة بعد لا، وتكون "لا" مؤكدة معنى النفي السابق كما تقول : ما كان من زيد

إتيان ولا قيام، وأنت تريد انتفاء كل واحد منهما عن زيد، فـ"لا " للتوكيد في السابق، وصار المعنى : ما كان من زيد إتيان ولا منه قيام، وقال الطبري : قوله "ولا يأمركم" بالنصب معطوف على قوله "ثم يقول".

ويتابع أبو حيان كلامه : فإذا جعلت "لا" لتأكيد النفي السابق، كان النفي منسحباً على المصدرين المقدر ثبوتهما، فينتفي قوله "كونوا عباداً لي" وأمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، ويوضح هذا المعنى وضع "غير" موضع "لا"فإذا قلت ما لزيد فقه ولا نحو، كانت "لا"لتأكيد النفي، وانتفى عنه الوصفان، ولو جعلت "لا " لتأسيس النفي، كانت بمعنى غير، فيصير المعنى انتفاء الفقه وثبوت النحو له، كأنك قلت : ما له غير نحو، ألا ترى أنك إذا قلت (جئت بلا زاد) كان المعنى : جئت بغير زاد، وإذا قلت ما جئت بغير زائد، معناه : أنك جئت بزاد، انتهى كلام أبي حيان.

إذاً فالمصدر المنسبك من أن المقدرة مع" لا " والفعل يأمركم معطوف على ثم يقول. المنسبك من مصدر صريح.

وقد قدر سيبويه "أن" المحذوفة، وعدّ "لا" زائدة، حيث قال(١٢٦) : "ولا يأمركم" فجاءت منقطعة من الأول لأنه أراد : ولا يأمركم الله وقد نصبها بعضهم - كما مر عند أبي حيان - على قوله : وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا. انتهى كلام سيبويه.

أما الآية "لكي لا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما أصابتكم" التي في سورة الحديد، قال الدكتور فضل : في أن معناها على اعتبار "لا" زائدة معنى مغاير تماماً لمراد الله منها وهاك قوله(١٢٧) إن حزن المسلمين على ما فاتهم وما أصابهم من شأنه أن يؤثر في نفوسهم تأثيراً سلبياً فيقعدهم عن الجهاد ويثبطهم عن مواصلة السير، وذلك أمر لا يرضاه الله ورسوله ولا يليق بهم، ثم إن حزنهم على ما فاتهم وأصابهم يتعارض مع الإيمان بالقدر، والإيمان بالقدر خيره وشره من

أركان الإيمان. إن هذا التركيب في كتاب الله تبارك وتعالى "لكي لا" لم تأت "لا" فيه زائدة البتة، بل كانت عمدة لا يتم المعنى بدونها.

أقول أن القضية ليست قضية رد بأسلوب إنشائي يأخذ المعنى دون الإعراب، فإذا كان الإعراب يخدم المعنى ويقويه فنعتمد على الإعراب، وإذا كان إعراب "لا" زائدة بالمعنى الموجود عند علماء العربية والتفسير يفسر المقصود الذي أراده الله عندها نردها إلى ما يتوافق مع ظاهر مراد الله، فأما أن نرد بأسلوب إنشائي بعيد عن الصنعة الإعرابية التي ما وجدت إلا لخدمة كتاب الله وسنة رسوله. والآن سأورد رد العلماء وتوضيحهم لهذه الآية، أو لمعنى "لا" في هذه الآية وغيرها من الآيات التي في آل عمران والحديد والأحزاب والحشر وجود "لا" بعد كي وكلها متشابهة، قال أبو حيان(١٢٨) : فقيل "لا " زائدة، لأنه لا يترتب على الاغتمام انتفاء الحزن، فالمعنى على أنه غمهم ليحزنهم عقوبة لهم على تركهم مواقعهم، قاله أبو البقاء وغيره. وتكون كهي في قوله تعالى "لئلا يعلم أهل الكتاب" الحديد٢٩]، إذ تقديره لأن يعلم ويكون أعلمهم تبكيتاً لهم، وزجراً أن يعودوا لمثله، والجمهور على أن "لا" ثابتة على معناها من النفي، واختلفوا في تعليل الإثابة بانتفاء الحزن على ما ذكر قال الزمخشري : (١٢٩) "لكيلا تحزنوا" لتتمرنوا على تجرع الغموم وتضروا باحتمال الشدائد، فلا تحزنوا فيما بعد على فائت من المنافع، ولا على مصيب من المضار، فجعل العلة في الحقيقة ثبوتية، وهي التمرن على تجرع الغموم، والاعتياد لاحتمال الشدائد، ورتب على ذلك انتفاء الحزن.

واكتفى بهذا القدر من الآيات التي تضمنت "لا" الزائدة وأود أن ألفت النظر إلى فكرة ذكرها الدكتور فضل في أن ما وضع للتأكيد لا يسمى زائداً قال (١٣٠) : وهنا قضية لابد من الإشارة إليها والتنبيه عليها، وهي أننا لابد أن نفرق بين ما يصلح لأن يكون تأكيداً وبين ما لا يصلح، فإذا كانت الكلمة أو الحرف مستعملاً في التوكيد فلا ينبغي أن يوصف بالزيادة أو بالإقحام، لذلك

لم نسمع أحداً يقول في قوله تعالى : "كلا لينبذن في الحطمة"إن النون هنا زائدة، بل قالوا : إن النون هنا للتوكيد. وكذلك اللام، وقد وسوف والقسم - وأما وألاّ – إلى غير ذلك من حروف التوكيد لم يقولوا عنها إنها زائدة. انتهى كلامه بشيء من الاختصار.

أقول أصلح الله الدكتور فضل : إن كلمة الزائدة والزيادة والإقحام كلها معان تفيد التوكيد، كما أن نون التوكيد تفيد التوكيد، كذلك هذه الحروف الزائدة التي ذكرناها في طيات هذا البحث كلها أما تفيد توكيد نفي أو توكيد إثبات.. لكن هذه لها مكان وتلك لها مكان آخر، فلا يعقل أن نستعمل نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بعد ما أو لما أو إن أو الكاف وإلا أين عبقرية اللغة والإعجاز القرآني، وإلا لكان الأمر متروكاً للمزاج والهوى، وليس للقواعد الصارمة الدقيقة المستنبطة ابتداء من هذا الكتاب الكريم، فلا يعقل أن يرد القول جزافاً، فهذه الحروف التي تسمى توكيداً قد تستعمل في مكان لا يصلح أن يستعمل غيرها في هذا المكان، ولذلك لا ضَيْر من أن تكون هناك حروف زائدة تفيد معنى التوكيد في كتاب الله، بل إنها جاءت لخدمة المعنى من جهة والغرض البلاغي من جهة أخرى، وللجمال الفني من جهة ثالثة، والعذوبة اللفظية من جهة رابعة وإلى آخره ...

حــرف "ما"

قال المالقي في رصف المباني[١٣١] :

الموضع الثالث : أن تكون زائدة، وأنواعها في هذا الموضع تنحصر في أربعة أقسام:

قسم يكون دخولها كخروجها (وهذا لا يصح في كتاب الله عز وجل) وقسم يلزم في اللفظ، وقسم تكف عن عمل ما تدخل عليه، وقسم توطئ لدخول ما تتصل به للدخول على ما يكن له دخول عليه.

وتقع ما بعد إذا الظرفية وهي جائزة قياساً قال الشاعر[١٣٢] :

إذا ما أتيت الحارثيات فانعني ... لهن وخبرهن ألاّ تلاقيا

وقال آخر[١٣٣] :

إذا ما بكى من خلفها انحرفت له بشق وشقٍ عندنا لم يُحَوَّل

وقال تعالى : "وإذا ما أنزلت سورة " وإذا أنزلت قال القرطبي[١٣٥] "ما" صلة، والمراد المنافقون إذا حضروا.

وتزاد ما بين الجار والمجرور كثيراً، ويؤتي بها للتوكيد، قال أبو حيان[١٣٦] : ما هنا زائدة للتأكيد، وزيادتها بين الباء وعن ومن والكاف وبين مجروراتها شيء معروف في اللسان، مقرر في علم العربية. وذلك عند تفسيره الآية من سورة آل عمران[١٣٧] "فبما رحمة من الله لنت لهم".

قال المالقي[١٣٨] : وتكون زائدة لمجرد التوكيد، وتكون بين الجار والمجرور، ففي هذا الموضع يجوز دخولها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد، والآيات المشابهة لهذه الآية كثيرة، منها قال تعالى[١٣٩] : "فبما نقضهم ميثاقهم : "[١٤٠] قال سيبويه ليس "ما" معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد؛ وقوله تعالى "مما خطيئاتهم أغرقوا" ومنه قوله تعالى : [١٤١] "عما قليل ليصبحن نادمين" وغيرها من الآيات كثير.

وقد ذهب الأكثرون إلى زيادة "ما" في هذه الآيات، قال الفخر الرازي في تفسيره الكبير[١٤٢] : ذهب الأكثرون إلى أن "ما" في قوله تعالى : "فبما رحمة من الله لنت لهم" صلة زائدة، ومثله في القرآن كثير - وذكر الآيات السابقة وغيرها - ثم قال : والعرب قد تزيد في الكلام للتأكيد على ما يستغني عنه. ثم قال : قال المحققون : دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز، وهاهنا يجوز أن تكون "ما"استفهاماً للتعجب تقديره فبأي رحمة من الله لنت لهم، فكان ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد فقيل : فبأي رحمة من الله لنت لهم وهذا هو الأصوب عندي.

فقول الرازي أثبت رأي الأكثرين ثم هرب من الزيادة إلى تمحل الاستفهام الذي غرضه التعجب، وما أظن الآية تحتمله فهو إخبار وليس إنشاء، وهناك

فرق كبير بين الإنشاء والخبر، وثانياً أن الزيادة ليست لفظاً مهملاً ولا ضائعاً حتى يكون دخولها كخروجها في الكلام، وإنما جيء بها لغرض ذكره كل من أثبتها في الكتاب العزيز والكلام العربي الفصيح المستشهد والمحتج به.

والآن نأخذ مثلاً الآية "مما خطيئاتهم أغرقوا" لنرى رأي المفسرين والعلماء فيها قال الزمخشري[١٤٣] : تقديم "مما خطيئاتهم " لبيان أن لم يكن إغراقهم بالطوفان، فإدخالهم النار إلا من أجل خطيئاتهم، وأكد هذا المعنى بزيادة "ما"وفي قراءة ابن مسعود "من خطيئاتهم ما أغرقوا" بتأخير الصلة.

وأما أبو حيان[١٤٤] : فقد قال و"ما" زائدة للتوكيد وكذلك أبو جعفر النحاس قال[١٤٥] : "ما" زائدة للتوكيد، ولا يجوز عند البصريين غير ذلك، والكوفيون يقولون : صلة ثم يرجعون في بعض المواضع إلى الحق وهذا منها، وزعم الفرّاء بأن "ما" هاهنا تفيد، لأن المعنى من أجل خطيئاتهم أغرقوا، واحتج بأن "ما تدل على المجازاة.

لكن الفرّاء في معانيه يقول[١٤٦] : العرب تجعل : ما" صلة فيما ينوي به الجزاء، كأنك قلت : من خطيئاتهم ما أغرقوا، وكذلك رأيتها في مصحف عبد الله، فتأخرها دليل على مذهب الجزاء. قال ابن هشام :[١٤٧] وزيدت بعد الخافض كما في قوله تعالى "مما خطيئاتهم " و" فبما رحمة من الله لنت لهم" قال الشاعر[١٤٨] :

ربما ضربةٍ بسيف صقيل   بين بصرى وطعنه نجلاء

وقوله[١٤٩] :

أيا طعنة ما شيخٍ   كبير يفن بالي

أو غير جازمة.

وكذلك تزاد بعد أداة الشرط جازمة كانت كما في قوله تعالى[١٥٠] : "وإما تخافن "قال المرادي[١٥١] : وزيادتها بعد "إن" الشرطية و"إذا "كثير، وقد ورد ذلك الكثير في الكتاب العزيز إلى جانب ما ذكر من الآيات كقوله تعالى[١٥٢] :

"وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك" "وإما تخافن من قوم خيانة" وسأورد آراء بعض المفسرين والعلماء، قال أبو جعفر النحاس(١٥٣) : شرط ودخلت النون توكيد، وصلح ذلك في الخبر لما دخلت "ما" هذا قول البصريين، وكذلك ذهب إلى ذلك القرطبي في تفسيره بقوله(١٥٤) : شرطه وجوابه ودخلت النون توكيداً لما دخلت عليه "ما" هذا قول البصريين.

حـرف "مِنْ"

قال المرادي في الجنى(١٥٥) : وأما الزائدة ففيها حالتان :

الأولى : أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، (وهذا يتعارض) مع كونها تسمى زائدة كما قال : وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق.

والثانية : أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم، وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو قوله تعالى(١٥٦) : "وما لكم من إله غيره".

وذكر ابن هشام(١٥٧) من معانيها ما ذكره المرادي ثم قال وشرط زيادتها ثلاثة أمور.

أحدها : تقدم نفي أو نهي أو استفهام بهل، نحو قوله تعالى : (١٥٨) "وما تسقط من ورقة إلا يعلمها" وقوله تعالى(١٥٩) : "ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت" وقوله تعالى " فارجع البصر هل ترى من فطور" قال المرادي(١٦٠) وأعلم أن سيبويه وجمهور البصريين لا يجيزون زيادتها إلا بشرطين :

الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب ونعني بغير الموجب النفي نحو " مالكم من إله غيره" و"هل من خالق غير الله ".

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة كما مثل ثم يقول : وذهب الكوفيون أنها تزاد بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها، لكنه تدارك وقال : وليس هو مذهب جميعهم، لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرط. ولقد جاءت زيادتها في القرآن الكريم كثيراً منها قوله تعالى(١٦١) "ولقد جاءك من نبأ المرسلين" أي جاءك نبأ المرسلين، فزيدت مع الفاعل، ذكره ابن هشام(١٦٢) وذلك لأن الأخفش

استدل بهذه الآية على ما ذهب إليه الكسائي وهشام، أي أنه تجوز زيادتها بدون شرط، وقوله تعالى" يغفر لكم من ذنوبكم" زيدت "مِنْ" هنا مع المفعول والتقدير يغفر لكم ذنوبكم، وجوز الزمخشري في قوله تعالى[١٦٣] "وما أنزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين" الآية كون المعنى فجوز زيادتها مع المعرفة.

وقال الفارسي في قوله تعالى[١٦٤] "وينزل من السماء من جبال فيها من برد" يجوز كون من جبال ومن برد (من فيها زائدتين فجوز الزيادة في الإيجاب. هذا ملخص عما أورده ابن هشام في المغني [١٦٥]. وأخلص إلى أن رأي البصريين وسيبويه[١٦٦] إلا الأخفش قد وضعوا لها ثلاثة شروط :

والكوفيون بشرط واحد، الكسائي وهشام من الكوفيين بلا شرط.

الأخفش من البصريين بلا شرط. ابن مالك بلا شروط لثبوت السماع بذلك نظماً وشعراً، كما نقل رأيه المرادي في الجنى[١٦٧]. الفارسي اشترط شروط البصريين وزاد الشرط مع النفي والاستفهام والنهي. وجوز الزيادة في الإيجاب كما مر.

مما تقدم أصل إلى نهاية البحث وإلى النتيجة التالية :

تثبيت ما ذهبت إليه في بداية بحثي من وجود الزيادة في القرآن الكريم، وإن هذه الزيادة التي خرجت معانيها في طيات هذا البحث لا تقلل من بلاغة القرآن وروعته ذلك أنه نهج على طريق الكلام العربي وزاد عليها وتحداهم وأعياهم بإعجازه لهم وبينت معنى كل زيادة وردت في القرآن الكريم، وأرجو أن أكون قد وفقت إلى ذلك فإن كان ذلك فمن الله، وإن كان غيره فمن نفسي وتقصيري.

والله من وراء القصد..

(١) ينظر البرهان ٧٠/٣

(٢) ينظر بدائع الفوائد ٣٩٢

(٣) ينظر البرهان ٧٢/٣

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) هو كتاب عمدة في ما لا ينفذ من الأحكام للقاضي نجم الدين إبراهيم بن علي الطرطوسي الحنفي المتوفى ٧٥٨ هـ، ينظر كشف الظنون ١١٦٦/١١٦٧.

(٦) ينظر الأصول في النحو ٢١١/٢ وما بعدها.

(٧) ينظر البرهان ٧٣/٣.

(٨) ينظر البرهان ٧٥/٣.

(٩) الشورى ١١.

(١٠) ينظر المغني ٥٠

(١١) العنكبوت ٣٣/٢٩

(١٢) البرهان ٧٦/٣

(١٣) ينظر الكشاف ٤٥٧/٣.

(١٤) ينظر الكتاب ٢٢٢/٤

(١٥) البيت للمسيب، ينظر الكتاب ١٠٧/٣، والمغني ٥٠، والخزانة ٢٢٤/٤، وشرح المفصل ٩٤/٩.

(١٦) ينظر الكتاب ١٠٧/٣، وينظر المغني ٥١، وابن يعيش ٩٤/٩ هامش.

(١٧) الشاهد مجهول القائل ينظر المغني ٥٠

(١٨) ينظر الكتاب ١٣٤/٢، ١٦٥/٣، والخزانة ٣٦٤/٤، ٤٨٩، والمغني ٥١.

(١٩) البيت لأوس بن حجر في ديوانه٧١، والمغني ٥١.

(٢٠) ينظر الكتاب ٢٢٢/٤.

(٢١) ينظر الطائف المنان.

(٢٢) سورة العلق ١٤/٩٦

(٢٣) ينظر النحو الوافي ٧٠/١

(٢٤) ينظر المصدر السابق ٤٥١/٢.

(٢٥) ينظر المصدر السابق ٤٥٢/٢.

(٢٦) ينظر التفسير الكبير، طبعة دار التراث العربي ٤٠٦/٣.

(٢٧) ينظر المغني ١٤٤.

(٢٨) سورة الرعد ٤٣/١٣ والآيات المشابهة لهذه الآية كثيرة مثل (وكفى بالله وكيلا.. وحسيبا ... ورقيبا).

(٢٩) ينظر البحر المحيط ٣٩١/٥.

(٣٠) ينظر البحر ٢٧٢/٣.

(٣١) ينظر تفسير أحكام القرآن للقرطبي، طبعة كتاب الشعب ٣٥٦٤/٤

(٣٢) سورة الأحزاب ٢٥/٣٣.

(٣٣) سورة البقرة ١٣٧/٢

(٣٤) ينظر اللسان مادة (كفى)

(٣٥) ينظر المغني ١٤٧.

(٣٦) البقرة ١٩٥/٢

(٣٧) سورة مريم ٢٥/١٩.

(٣٨) سورة الحج ١٥/٢٢

(٣٩) ينظر تفسير القرطبي ٧٣٦/١.

(٤٠) ينظر البحر المحيط ٧٩/٢.

(٤١) البيت للراعي وهو من البسيط، ينظر المغني ١٤٧، والجنى ٢١٧، والخزانة ٦٦٧/٣، وأحمرة جمع حمار، وخص الحمير لأنها رذال المال وشره، ويروي أخمرة جمع خمار.

(٤٢) ينظر الكشاف ٢٤٣/١.

(٤٣) ينظر الجنى الداني ٢١٦ - ٢١٧

(٤٤) ينظر البرهان٨٤/٣.

(٤٥) سورة القلم ٦/٦٨

(٤٦) ينظر المغني ١٤٤.

(٤٧) قراءة النصب لـ(البر) مع زيادة الباء في اسم ليس هي قراءة أبي، وعبد الله بن مسعود، قال ابن خالوية : يقرأ (البر) بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع : أنه جعله اسم ليس والخبر "أن تولوا" والحجة لمن قرأ بالنصب أنه جعله خبر ليس والاسم "أن تولوا" على اعتبار أن الباء زائدة كما نص عليه غير، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٧٩/١.

(٤٨) ينظر الجنى ٥٣ - ٥٤.

(٤٩) البيت للفرزدق وصدره : يقول إذا أقلولي عليها وأخردت وهو في ديوانه ٨٦٣، وينظر معاني القرآن للفراء ١٦٤/١ - ٤٢٣، وأوضح المالك رقم الشاهد ١١٧، والمغني ٤٥٩.

(٥٠) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٦٧/٢

(٥١) وهو لعبيدة بن ربيعة كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٢٠٩ - ٢١١، وينظر المغني ١٤٩، والخزانة ٤١٣/٢.

(٥٢) البيت للقحيف العقيلي كما في المغني ١٤٩، والجنى ٥٥، وشرح شواهد المغني ٣٣٩/١.

(٥٣) ينظر رصف المباني ٤٤٩.

(٥٤) ينظر المغني ٢١٩.

(٥٥) ينظر الكتاب ١٣٩/١ - ١٤٣.

(٥٦) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٤٧ - ٢٥٠.

(٥٧) البيت من الطويل وهو مجهول القائل، ينظر الكتاب ١٣٩/١ - ١٤٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٣/١ ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٧/٢ - ٢٥٠، والجنى ٧١، والمعني ٢١٩، والخزانة ٢١٨/١، والهمع ٥٩/٢.

(٥٨) ينظر الجنى ٧٢.

(٥٩) البيت للنمر بن تولب كما في ديوانه، ٧٢، وصدره : لا تجزعي إن منفساً أهلكته. ينظر الكتاب ١٣٤/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٠/١ وشرح الرضي ١٧٤/١، والجنى ٧٢، والمغني ٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٥٢١/١.

(٦٠) ينظر شرح ابن عقيل ٢٥/٢

(٦١) ينظر شرح ابن عقيل ٢٦/٢.

(٦٢) ينظر المغني ٢٣٧.

(٦٣) ينظر الجنى ٧٩.

(٦٤) الرجز في الكتاب ١٣/١ - ٢٠٣، وينظر الخصائص ٣٦٨/٢، والجنى ٨٠، والكشاف ٢١٨/٤، والبحر ٤٨٩/٧، والمغني ٢٣٩.

(٦٥) البيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد، وينظر الخصائص ٢٨٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٧،والمغني ٢٤٠، والجنى ٨٠، والهمع ٣٩٦/٤، وصدره : فلا والله لا يكفي لما بي

(٦٦) ينظر الكشاف ٢١٨/٤.

(٦٧) ينظر البحر المحيط ٤٨٨/٧

(٦٨) البيت لأوس بن حجر كما في البحر المحيط ٤٨٨/٧، وينظر تفسير روح المعاني ١٨/٢٥، والجنى ٨٩ والشاهد فيه تأكيد الكاف لليس فهي زائدة لتوكيد النفي.

(٦٩) البيت لأوس بن حجر كما في ديوانه ٣٠، وينظر تفسير الطبري ٨/٢٥، والبحر ٤٨٨/٧.

(٧٠) البيت مجهول القائل كما في الطبري ١٨/٢٥، والبحر ٤٨٩/٧.

(٧١) ينظر لطائف المنان ١٧٠.

(٧٢) ينظر تفسير الطبري ١٨/٢٥ - ١٩.

(٧٣) الرجز نسبة سيبويه لحميد الأرقط في الكتاب٤٠٨/١، ولرؤية في ملحقات ديوانه ١٨١، والخزانة ٢٧٠/٤، والبحر المحيط ٤٨٩/٧،والمغني ٢٣٨، والجنى ٩٠، والهمع ٢١٧/٢.

(٧٤) ينظر الجنى ٨٨.

(٧٥) ينظر البحر المحيط ٤٨٩/٧

(٧٦) ينظر الكتاب ٤٠٨/١.

(٧٧) ينظر شرح العقيدة الطحاوية١٢١/١ وما بعدها.

(٧٨) سبق تخريجه.

(٧٩) سبق تخريجه.

(٨٠) سبق تخريجه.

(٨١) ينظر الجنى ٨٦.

(٨٢) ينظر الكشاف ٢١٨/٤

(٨٣) ينظر البحر المحيط ٤٨٩/٧

(٨٤) ينظر الجنى ٨٩

(٨٥) القرافي هو أحمد ابن ادريس أبو العباس الصنهاجي توفى سنة ٦٨٤، له شرح المحصول " ينظر ترجمته في الديباج المذهب ٦٢ - ٦٧.

(٨٦) ينظر الجنى الداني (٣٠٠).

(٨٧) ينظر المغني ٣٢٧

(٨٨) سورة الأعراف ١٢/٧

(٨٩) سورة طه ٩٢/٢٠ - ٩٣

(٩٠) سورة ص ٧٥/٣٨

(٩١) سورة الحديد ٢٩/٥٧

(٩٢) ينظر الجنى الداني ٣٠٣

(٩٣) سورة الأنبياء ٩٥/٢١

(٩٤) ينظر رصف المباني المالقي ٣٤١

(٩٥) البيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ١٦٠، وينظر البحر المحيط. ٤٨٨/٧ والشاهد فيه زيادة "لا" بين حرف الجر والاسم المجرور.

(٩٦) سورة المرسلات ٣٠/٧٧

(٩٧) سورة الفاتحة ٧/١

(٩٨) سورة المائدة ٧١/٥

(٩٩) سورة الإسراء ٧٦/١٧

(١٠٠) ينظر البحر المحيط ٦٣/٦

(١٠١) سورة الحشر ٧/٥٩

(١٠٢) سورة الحديد ٣/٥٧

(١٠٣) سورة التوبة ٤٠/٩

(١٠٤) سورة الأنفال ٧٣/٨

(١٠٥) البيت لزهير ومن معلقته وهو في الديوان ٢٩ ينظر رصف المباني ٣٤٤.

(١٠٦) ينظر البحر المحيط ٢٧٣/٤

(١٠٧) سورة القيامة ١/٧٥

(١٠٨) سورة الحجر ٦/١٥

(١٠٩) سورة ن ٢/٦٨

(١١٠) ينظر الكشاف ٦٦٠/٤ وكأن ابن هشام قد نقل رأي الزمخشري مجتزءاً ليس كاملاً أو انه نقله بالمعني.

(١١١) ينظر المغني٣٢٩.

(١١٢) سورة النساء ٦٥/٤

(١١٣) البيت لا مريء القيس في ديوانه ٩٤، وينظر المغني ٣٢٩ والكشاف ٦٥٩/٤ والشاهد فيه زيادة لا والتقدير فو أبيك.

(١١٤) ينظر الكشاف ٦٥٠/١

(١١٥) سورة الحجر ٩٢/١٥

(١١٦) سورة البلد ١/٩٠ - ٤

(١١٧) الواقعة٧٥/٥٦ - ٧٦

(١١٨) ينظر رصف المباني ٣٤٤

(١١٩) الواقعة ٤٤/٥٦

(١٢٠) سورة الشعراء ١٠٠/٢٦ - ١٠١

(١٢١) البيت مجهول القائل ينظر الأضداد ٢١٥، ورصف المباني ٣٤٤، واللسان مادة "لا"، والشاهد فيه قوله ولا عمر حيث المقصود وعمر فـ لا في هذا زائدة.

(١٢٢) البيت مجهول القائل وهو في رصف المباني ٣٤٤، والجنى الداني ٣٠٢، والشاهد زيادة "لا" في خبر كاد.

(١٢٣) البيت مجهول القائل ينظر الرصف ٣٤٥ والشيظم : الطويل.

(١٢٤) ينظر لطائف المنان وروائع البيان ٢/٤

(١٢٥) ينظر البحر المحيط ٥٣٠/٢ - ٥٣١

(١٢٦) ينظر الكتاب ٥٢/٣

(١٢٧) ينظر لطائف المنان ٢١٥ - ٢١٦

(١٢٨) ينظر البحر المحيط ٥٣٠/٢ - ٥٣١

(١٢٩) ينظر لكشاف ٤٠٥/١

(١٣٠) ينظر لطائف المنان ٢٥٣ - ٢٥٤

(١٣١) ينظر رصف المباني ٣٨٢

(١٣٢) البيت لجعفر بن علبه الحارثي كما في الحماسة ١٣٤/١، وينظر الرصف ٣٨٢، والشاهد فيه زيادة "ما" بعد إذا الظرفية.

(١٣٣) البيت لا مريء القيس في معلقته في الديوان ١٢، وينظر الرصف ٣٨٢، والشاهد فيه : زيادة "ما" بعد إذا الظرفية

(١٣٤) التوبة ١٢٤/١٠.

(١٣٥) ينظر تفسير القرطبي في تفسير سورة التوبة الآية ١٢٤.

(١٣٦) ينظر البحر المحيط ١٠٣/٣

(١٣٧) سورة آل عمران ١٥٩/٣

(١٣٨) ينظر رصف المباني ٢٧٩

(١٣٩) النساء ١٥٥/٤

(١٤٠) ينظر الكتاب ١٨١/١

(١٤١) المؤمنون ٤٠/٢٣

(١٤٢) ينظر التفسير الكبير ١٨١/١

(١٤٣) ينظر الكشاف ٦٢٢/٤

(١٤٤) ينظر البحر المحيط ٣٣٧/٨

(١٤٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٢/٤

(١٤٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٩/٣

(١٤٧) ينظر المغني لأبن هشام ٤١١

(١٤٨) البيت لعدى بن الرعلاء كما في الخزانة ١٨٧/٤ وينظر المغني ١٨٣ - ٤١١، والشاهد فيه زيادة ما.

(١٤٩) البيت للفند الزماني كما في الحماسة. ٢٠٨/١، وينظر رصف المباني ٢٧٩، واليغن : الهرم، والشاهد فيه زيادة "ما" بين المضاف والمضاف إليه.

(١٥٠) سورة الأنفال ٥٨/٩.

(١٥١) ينظر الجنى ٣٣٣.

(١٥٢) سورة الإسراء ٢٨/١٧

(١٥٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٩١/٢

(١٥٤) ينظر تفسير القرطبي ٢٨٦٩/٤. طبعة كتاب الشعب

(١٥٥) ينظر الجنى الداني ٣١٦

(١٥٦) سورة فاطر ٣٤/٣

(١٥٧) ينظر المغني ٤٢٥

(١٥٨) سورة الأنعام ٥٩/٦

(١٥٩) سورة الملك ٣/٦٧ - ٤

(١٦٠) ينظر الجنى ٣١٧

(١٦١) سورة الأنعام ٣٤/٦

(١٦٢) ينظر المغني ٤٢٨

(١٦٣) سورة يس ٢٨/٣٦

(١٦٤) سورة النور ٤٣/٢٤

(١٦٥) ينظر المغني ٤٢٧ - ٤٢٨ - ينظر الجنى ٣١٨

(١٦٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢/١٥ - ١٣، حيث نقل آراء البصريين وسيبويه.

المراجـــع والمصـــادر

١. القرآن الكريم.
٢. أحكام القرآن الكريم القرطبي طبعة كتاب الشعب.
٣. إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر النحاس تحقيق، د.زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية.
٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ابن هشام الأنصاري – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
٥. الإعجاز البياني في القرآن الكريم تأليف بنت الشاطئ.
٦. البرهان للزركشي.
٧. بدائع الفوائد لابن القيم.
٨. تفسير البحر المحيط أبو حيان طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.
٩. تفسير الطبري، الطبري.
١٠. التفسير الكبير الرازي، طبعة دار إحياء التراث العربي.
١١. تفسير الكشاف الزمخشري، تصوير دار التراث العربي.
١٢. الجنى الداني، الحسين بن أم قاسم المرادي تحقيق فخر الدين قباوة.
١٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة.
١٤. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي – بيروت.
١٥. رصف المباني الإمام المالقي، تحقيق د.أحمد الخراط دار القلم.
١٦. شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، دار المأمون التراث.
١٧. شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث مكتبة النهضة.
١٨. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.
١٩. شرح شواهد المغني للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيوت.

٢٠. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية.

٢١. شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة.

٢٢. شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب.

٢٣. لطائف المنان وروائع البيان، د. فضل حسن عباس، دار النور للطباعة والنشر، بيروت.

٢٤. لسان العرب لابن منظور المصري، دار المعارف.

٢٥. معاني القرآن للأخفش، دراسة وتحقيق، عبد الأمير الورد، عالم الكتب.

٢٦. معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار.

٢٧. مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري تحقيق د. مازن المبارك وأحمد الحمد الله، دار الفكر دمشق.

٢٨. النحو الوافي، عباس حسن دار المعارف بمصر.

٢٩. همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية السيوطي، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية بيروت.